الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-21

الشعب

نصف القوائم للشباب والثلث للجامعيين

7 شروط للترشح للانتخابات المحلية

حددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 7 شروط للترشح للمحليات المسبقة، وإيداع ملفات الترشح قبل منتصف ليلة 7 أكتوبر الداخل على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة، أي قبل 50 يوما من تاريخ الاقتراع، المقرر يوم 27 نوفمبر المقبل، على أن يكون البت في ملفات الترشح يوم 17 أكتوبر 2021، والفصل في الطعون يوم 27 من نفس الشهر.

زهراء.ب

وجهت السلطة المستقلة للانتخابات، تعليمة، توضح الإجراءات العملية الخاصة بإيداع ملفات الترشيحات لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، التي يجب إيداعها على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة قبل منتصف ليلة 7 أكتوبر الداخل.

ما يجب التوفر في المترشح

أبرزت تعليمة السلطة، نشرت عبر موقعها الإلكتروني، أن المترشح لمحليات 27 نوفمبر 2021، ينبغي أن تتوفر فيه السبع شروط المنصوص عليها في المادة 184 من قانون الانتخابات، وهي أن يكون مسجلا في القائمة الانتخابية في الدائرة الانتخابية التي يترشح بها، أي البلدية بالنسبة لانتخاب المجلس الشعبي البلدي وفي إحدى بلديات الولاية بالنسبة المجلس الشعبي الولائي، وأن يكون بالغا 23 سنة على الأقل يوم الاقتراع، وإذا جنسية جزائرية، وأن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو إعفاءه منها، ويثبت كذلك وضعيته تجاه الإدارة الضريبية.

ومن بين الشروط الواجب توفرها في الراغب دخول غمار التنافس على مقعد بالمجالس البلدية أو الولائية، ألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم جنحة ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية، وألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال و الأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحين سير العملية الانتخابية.

إسقاط شرط المناصفة

وأشارت تعليمة سلطة الانتخابات إلى أن قائمة المترشحين يجب أن تتضمن عدد من المترشحين يزيد عن عدد المقاعد المطلوب شغلها بثلاثة في الدوائر الانتخابية عدد مقاعدها فرديا، مثلا مجلس شعبي بلدي به 13 مقعدا، يجب على القائمة أن تتكون من 16 مترشح، (أي 13 مترشحا+ 3 مترشحين)، مجلس شعبي ولائي به 35 مقعدا يجب على القائمة أن تتكون من 38 مترشحا أي 35 مترشحا +3 مترشحين، مع العلم أنه لا يوجد مجلس شعبي بلدي أو ولائي عدد مقاعده زوجيا.

أما بخصوص تطبيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، فقد أوضحت التعليمة أنه يمكن لقوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية أحزاب سياسية أو قوائم مستقلة وبصفة انتقالية وفقط بالنسبة لهذه الانتخابات المحلية (البلدية والولاية) في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن قوائم المترشحين من تحقيق شرط المناصفة أن تقدم طلب الترخيص ضمن ملف الترشح الموقع من طرف المترشح الموكل من حزب سياسي أو قائمة مستقلة، لدى منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، وفي هذه الحالة، يوافق منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، على الطلب المقدم، مع العلم أن شرط المناصفة لا يطبق سوى في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يزيد عن عشرين ألف نسمة.

وذكرت بضرورة احترام ما ينص عليه قانون الانتخابات، في الشق المتعلق بتشجيع الشباب على دخول العمل السياسي، بحيث يجب على قائمة المترشحين أن تخصص على الأقل، نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين 40 سنة، وأن يكون ثلث من مرشحي قائمة المترشحين على الأقل ذوي مستوى تعليمي جامعي، وعندما ينتج عن الثلث عدد غير صحيح، فإن هذا العدد يجبر إلى العدد الصحيح الأعلى مثلا بالنسبة لمجلس شعبي ولائي به 35 مقعدا، يكون عدد المترشحين ذوي المستوى الجامعي 12، والمجلس الشعبي الولائي بـ 55 مقعدا يكون عدد المترشحين ذوي المستوى الجامعي 19.

أما بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية، فيكون عدد المترشحين ذوي المستوى الجامعي 5 مترشحين، في المجلس الشعبي البلدي به 13 مقعدا، و 15 جامعيا في مجلس به 43 مقعدا.

بخصوص عدد التوقيعات، أوضحت التعليمة أن كل قائمة مترشحين سواء حزبية أو مستقلة، يجب أن تدعم بعدد من توقيعات منتخبي الدائرة الانتخابية المعنية، وذلك حسب الطريقة مثلا مجلس شعبي ولائي به 35 مقعدا تكون عدد توقيعات الناخبين المعتمدة الواجب توفرها، 42875 توقيع، أما مجلس ولائي به 55 مقعدا يحتاج إلى جمع 67375 توقيع.

ويطالب المترشح للمجلس البلدي، بجمع 5200 توقيع اذا كان المجلس مشكل من 13 مقعدا، أو 52675 توقيع اذا كان المجلس الشعبي البلدي به 43 مقعدا.

ويتم تصديق توقيعات الناخبين لدى ضابط عمومي وهم الفئات الاثنى عشرة المذكورة في المادة 6 من القرار رقم 7 المؤرخ في 30 أوت 2021، وبعدها تقدم الاستشارات المستوفاة الشروط المطلوبة قانونا مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية المختصة إقليميا الذي يقوم بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها وبعد محضرا بذلك.

تحضيرا للمحليات المسبقة، شرفي:

استجابة لـ6 مطالب رفعتها الأحزاب

التصويت الالكتروني هدف استراتيجي

أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، استجابتها الفورية لست نقاط، طرحتها أحزاب سياسية، في إطار التحضير للانتخابات المحلية المسبقة. وسجلت ارتياحها لارتفاع الكتلة الناخبة بشكل لافت مقارنة بالاستحقاقات الماضية، وأفادت بأن السابع أكتوبر المقبل، هو آخر أجل لإيداع ملفات الترشح.

حمزة محصول

شكلت سلطة الانتخابات مع عدد من الأحزاب، لجنة تقنية، تتولى جمع وطرح كافة الانشغالات المرتبطة بالمحليات، المقررة في 27 نوفمبر المقبل.

وقال رئيس سلطة الانتخابات، محمد شرفي، أمس، إن « هذه اللجنة، عقدت أول اجتماع لها أمس الأول، تجسد أسلوب الحوار المعتمد والمتفق عليه مع الأحزاب قصد إنجاح العمليات الانتخابية».

وأكد خلال ندوة صحفية، بالمركز الدولي للمؤتمرات، على هامش تنصيب لجنتي توزيع مواقيت البث الإذاعي والتلفزي بين المتنافسين، أن السلطة المستقلة استجابت بشكل فوري لستة نقاط طرحها حوالي 17 حزبا على مستوى اللجنة التقنية.

وأعلن أن رفع رسالة، مساء الأحد إلى وزير المالية، قصد تسريع استصدار مستخرج الضرائب للمترشحين، وبعث بتعليمات للمندوبيات الولائية، تفيد بالسماح بإقامة تحالفات انتخابية وطنيا أول محليا شريطة « الإشارة إلى ذلك في رسالة نية الترشح التي تقدم على مستوى المندوبيات الولائية».

ومن أبرز ما تفاعلت معه الهيئة، تسليم بطاقة الناخب للمسجلين الجدد في الآجال القانونية، وكذا تسليم نسخ من محاضر الفرز لممثلي المترشحين المعتمدين.

وفي السياق، شدد شرفي، على ضرورة تسليم المحاضر في وقت زمني محدد، وأن» رفض التسليم سيضع الملزمين به، أمام المسؤولية الجزائية»، منبها إلى حساسية العملية وأهميتها في ضمان شفافية الاقتراع.

وعلى ضوء المخاوف التي رفعتها بعض التشكيلات السياسية بشأن مدى قدرتها وفائها بالآجال الزمنية لإيداع ملفات الترشح، والمحددة بـ 50 يوما قبل يوم الاقتراع، أكد شرفي أن السابع أكتوبر سيكون آخر أجل، دون أن يتطرق لإمكانية تمديدها من عدمه.

وقال إن الكتلة الناخبة تعززت بـ « 165.288 ناخب جديد، ما يرفع الكتلة الإجمالية الى 24.589.475 ناخب بما فيهم الجالية بالخارج».

وعبر عن تفاؤله ببلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل في التصويت الالكتروني خلال السنوات المقبلة، بالنظر لارتفاع عدد المسجلين عبر الانترنت من حوالي 200 إلى 6457 مسجل.

على صعيد آخر، وإلى غاية 19 سبتمبر الجاري، سحب 47 حزبا معتمدا ملفات الترشح للمجالس الولائية، بينما سحب 48 حزبا ملفات الترشح للمجالس البلدية، كما سلمت للقوائم للمستقلة 217 ملف للمجالس الولائية و1501 للبلدية.

أما استمارات الترشح، فقد سلمت المندوبيات الولائية ازيد من 11 مليون و600 ألف استمارة ترشح للمحليات المقبلة. وأعلنت أن 6 أحزاب سياسية، فقط، سحبت ملفات الترشح بأكثر من 1000 بلدية وهي: الأفلان، الأرندي، المستقبل، البناء الوطني، وصوت الشعب. هذه التشكيلات أبدت نيتها في دخول المنافسة بأزيد من 45 ولاية.

الجمهورية

محمد شرفي رئيس السلطة المستقلة للإنتخابات :

أزيد من 582 ألف مسجل جديد في القوائم الانتخابية

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الاثنين بالجزائر العاصمة، عن إحصاء 582.169 مسجلا جديدا في القوائم الانتخابية إثر انتهاء عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم منتصف الشهر الجاري، مؤكدا أن عدد الكتلة الناخبة وصل إلى 24.589.475 ناخبا.

وقال السيد شرفي خلال ندوة صحفية أن السلطة المستقلة للانتخابات سجلت «قفزة نوعية» في عدد المسجلين الجدد ضمن القوائم الانتخابية مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة، مشيرا إلى تسجيل 582.169 مسجلا جديدا، وهو ما يوحي --كما قال-- بأن عملية الاقتراع المقبل ستكون «إيجابية» بالنظر لمقاييس «الديمقراطية السليمة».

وأوضح أنه عقب المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية المتعلقة بانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية، فإن حجم الكتلة الناخبة بما فيها الجالية الجزائرية في المهجر، بلغ 24.589.475 ناخبا.

منها ستة أحزاب فاقت الألف بلدية.. محمد شرفي:

سحب 18 مليون استمارة ترشح للمحليات

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ، محمد شرفي، عن حصيلة المسجلين للانتخابات المحلية التي ستنعقد يوم 27 نوفمبر المقبل، و حصيلة سحب الأحزاب لاستمارات اكتتاب التوقيعات، خلال عقده الندوة الصحفية يوم أمس بقصر المؤتمرات عبد اللطيف رحال.

وقال محمد شرفي بأن الكتلة الانتخابية لأول مرة تسجل ارتفاعا إيجابيا قدر بأكثر من 16500 مقارنة بما مضى، وأن الكتلة المعنية بالانتخابات المحلية قدر عددا بـ 24598475، مما يوحي بوجود دينامكية في مراكز الاقتراع، والتي ستجرى بكل حيادية وبمقاييس الديمقراطية السليمة.

وبيّن شرفي أن التسجيلات عن بعد والمتمثلة في التسجيل عبر الإنترنت كان قد اعتمد عليها من قبل في انتخابات الاستفتاء حول الدستور، وأن التصويت عن بعد، أي الإلكتروني، يعد إشكالا مطروحا من قبل، ويرفضه للآن، ولا يعترف به أصلا، باعتبار أنه لا يحقق نزاهة الانتخابات لما يحويه من العديد من العيوب التي تُخل بسلامة ونجاعة عملية التصويت، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدول المتطورة عليه مما يعني عدم نجاحه. من جهة أخرى، أوضح شرفي أن سحب ملفات الانتخابات المحلية لا يزال مستمرا إلى غاية 19 سبتمبر. وذكر أنه فيما يخص المجالس الولائية فقد تم سحب 1001 ملف لحد الآن، منها 784 ملف من قبل 480 حزب، تمثلت في سحب حزب جبهة التحرير الوطني استمارات الترشح في 57 ولاية، و كل من حزب حركة مجتمع السلم و حزب التجمع الوطني الديمقراطي و حزب جبهة المستقبل في 56 ولاية، أما حركة البناء الوطني ففي 53 ولاية، و صوت الشعب يعتزم دخول الانتخابات في 46 ولاية. وأما فيما يخص المجالس البلدية فقد تم سحب 20425 ملف لحد الآن، منها 18924 من قبل 48 حزبا معتمدا و 1501 ملف في إطار القواعد المستقلة.

وقال بأنه توجد استمارات الاكتتاب التي ينبغي للمترشح أن يمر بالمراحل للمصادقة عليه، مبينا أنه قد تم سحب 8874583 استمارة فيما يخص الأحزاب، أما ما يخص القواعد المستقلة فقد تم سحب 968397 استمارة.

وتطرق رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لبيان الإحصائيات المتعلقة بالخريطة السياسية، وما يخص انتخاب المجالس الشعبية البلدية، قال بأن هناك ستة أحزاب سحبت استمارات الترشح في أكثر من ألف بلدية عبر التراب الوطني من مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تمثلت في حزب جبهة التحرير الوطني في المقدمة بـ 1535 بلدية، يليه التجمع الوطني الديمقراطي بـ 13014، ثم جبهة المستقبل التي سحبت التوقيعات في 1432 بلدية، ثم حركة البناء الوطني في 1406 بلدية، ثم حركة مجتمع السلك في 1359 وأخيرا صوت الشعب التي سحب استمارات الترشح في 1062 بلدية.

وتكلم فيما يخص المراجعة الاستثنائية في الولايات، فقال بأن منها ما سجل فائضا في التسجيلات والكتلة الانتخابية، ومنها ولايات أخرى سجلت عجزا تمثل في اعتبار عدد المشطوبين فائقا لعدد المسجلين، حيث أن ولاية الجزائر سجلت44381 مسجل جديد، كما اعتبرت الأولى في المشطوبين بعدد قدر بأكثر من 27 ألفا، باعتبارها أولى الولايات، ثم تليها ولاية الجلفة التي سجلت 28648 مسجل جديد، فولاية باتنة التي سجلت 25859 مسجل جديد، وغيرها من الولايات التي عدها، وقال بأن هناك أربع ولايات سجلت عجزا تمثلت في كل من ولاية سيدي بلعباس و قالمة وقسنطينة.

وكشف محمد شرفي عن بعض معطيات الاجتماع الذي جرى أول أمس، حيث تم عقد لجنة تحضيرية المتمثلة في الإمضاء والاتفاق على أن يكون الحوار هو الأسلوب المعالج للمشاكل، لإصلاح المنظومة الانتخابية، مع إرسالهم تعليمة للمنسقين تتضمن 6 بنود تمحورت حول استلام المترشح بطاقة الناخب في الآجال القريبة، وكذا إمكانية إقامة التحالفات الحزبية طبقا للمادة 78 من القانون العضوي للانتخابات تعبيرا عن نية الترشح للانتخابات، هذا كله في إطار استجابة السلطة الوطنية المستقلة للمتنافسين، بهدف تسهيل اجراءات الترشح والانتخاب باعتباره واجبا من قبل الطبقة السياسية لبناء مؤسسات يسودها الاحترام المتبادل في ظل الديمقراطية الجزائرية.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

ارتفاع بسبة المسجلين الجدد بـ169٪.. شرفي:

عدد التوقيعات المطلوب معقول وقانون الانتخابات يضمن المنافسة الشريفة

800 ألف عون لتأطير المحليات

6 أحزاب سحبت ملفات في أكثر من 1000 بلدية و45 ولاية

دافع رئيس السلطة الوطنية للانتخابات، محمد شرفي، عن عدد التوقيعات المطلوبة من الأحزاب والأحرار للترشح للمحليات معتبر إياها معقولة، وأشار إلى أن قانون الانتخابات يضمن المنافسة الشريفة بين المترشحين، معلنا عن التكفل بمطالب الأحزاب المتعلقة بالوثائق الخاصة بمصالح الضرائب من قبل وزارة المالية، مع إعطاء تعليمات لإصدار بطاقة فورية للمترشحين، فيما أكد أن للأحزاب كل الحرية للتحالف وطنيا أو محليا، معربا عن تفاؤله بشأن مستوى المشاركة في المحليات القادمة، قياسا بعدد المسجلين الجدد، بعد إحصاء زيادة بـ169,64٪ مقارنة بالتشريعيات الماضية.

شريفة عابد

وأعطى شرفي في بداية ندوة صحفية عقدها، أمس، بالمركز الدولي للصحافة بالعاصمة، الأرقام الخاصة بعدد المسجلين الجدد الذي فاق عدد المشطوبين، حيث ارتفعت الكتلة الناخبة لتبلغ 24.589.475 مع احتساب المسجلين في المهجر الذين سيصوّتون عن طريق الوكالة، فيما قدر عدد المسجلين عبر الأنترنت، بنحو 6456 مسجل، مقابل 200 مسجل في التشريعيات.

التصويت الإلكتروني مستبعد حاليا ويبقى مشروعا للمدى البعيد

وبشأن التصويت الإلكتروني استبعد شرفي أن "تغامر السلطة في خوض تجربته حاليا، لما يتخلله من عوائق"، مشيرا إلى أنه يبقى مشروعا سيتم تجسيده على المدى البعيد، "بعد مرور 5 سنوات على الأقل". وأشار إلى أن هذا النمط أثبت عدم نجاعته حتى في الدول المتقدمة، حيث تبين "تزوير الاقتراع".

سحب 1001 ملف للترشح للمجالس الولائية و20425 ملف للمجالس البلدية

وفيما يتعلق بسحب ملفات الترشح منذ 19 سبتمبر الجاري، أشار شرفي إلى أنه تم سحب نحو 1001 ملف ترشح للمجالس الولائية، منها 784 من قبل 47 حزبا سياسيا و217 من قبل القوائم المستقلة. أما فيما يتعلق بالانتخابات المحلية البلدية، فقد تم سحب 20.425 ملف ترشح، منها 18924 من قبل 48 حزبا و1.501 ملف من قبل القوائم الحرة. فيما بلغ عدد الاستمارات المسحوبة 8.874.583 من قبل الاحزاب و968.397 من قبل المستقلين، بمجموع 9.842.980 استمارة اكتتاب توقيعات للبلديات. وقدر عدد الاستمارات المسحوبة للترشح للمجالس الولائية 1.806.462 استمارة.

وأشار شرفي في هذا الصدد، إلى أن 6 أحزاب تصدرت قائمة الترشيحات على مستوى البلديات، حيث جاء في الترتيب الأول حزب جبهة التحرير الوطني بـ1538 بلدية، متبوعا بالأرندي بـ1493 بلدية، ثم جبهة المستقبل بـ1432، فحركة البناء في الترتيب الرابع بـ1406 بلدية ثم كل من "حمس" بـ1359 و"صوت الشعب" بـ1062 بلدية. وجاءت الأحزاب ذاتها بترتيب مختلف في سحب ملفات الترشح بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية (الأفلان 57 ولاية)، ("حمس" 56 ولاية)، (الارندي 56 ولاية)، (جبهة المستقبل 55 ولاية)، (حركة البناء 53 ولاية) و(صوت الشعب 46 ولاية).

وفيما يتعلق بالإمكانيات البشرية التي جهزتها السلطة لتأطير العملية الانتخابية، كشف شرفي عن تجنيد 800 ألف عون، منهم 143 ألف تابعين للسلطة.

تمويل الشباب يخضع لتقديرات السلطة التنفيذية

وأكد رئيس السلطة أن قضية تمويل الشباب في الانتخابات القادمة، يخضع لتقديرات السلطة التنفيذية، فيما أشار لدى عودته إلى مطالب الأحزاب المتعلقة بخفض التوقيعات المطلوبة في ملفات الترشح إلى أن العدد المحدد حاليا "معقول"، حيث أن 55٪ من البلديات يطلب فيها التزكية بنسبة 20٪ فقط، موضحا أنه قانون الانتخابات يحدد المنافسة الشريفة بين الأحزاب والأحرار. وبشأن التحالفات التي طالبت الأحزاب بشأنها توضيحات، ذكر أنها لابد أن تتضمنها رسالة نية الترشح المقدمة للمندوبيات "وكل توقيعات متفرقة تعتبر لاغية في ملفات الترشح"، كما تكفلت السلطة، حسب شرفي، بالمطالب الخاصة باستخراج الوثائق الخاصة بكشوفات مصالح الضرائب، إذ تمت مراسلة الوزير الأول ووزير المالية "الذي أسدى تعليمات فورية لمصالح الضرائب بالاستخراج الفوري لهذه الوثائق الخاصة بملف المترشحين"، ونفس التوصيات قدمت للمصالح الإدارية لاستصدار بطاقة الناخب فوريا.

وفيما يتعلق بالمراقبين في مكاتب التصويت، أشارت السلطة إلى أنه يتم توزيعهم في مكاتب التصويت بالتوافق أو باللجوء الى القرعة إذ اقتضت الحاجة. وبشأن محاضر الفرز الخاصة بمكاتب التصويت، فيتم منحها للمؤهلين قانونا من طرف اللجان الولائية والبلدية من ممثلي الأحزاب بمجرد انتهاء العملية، "وأي تأخير يكون متبوعا بجزاءات تتراوح ما بين التغريم والحبس".

في الختام، أعرب شرفي عن أمل السلطة في أن تقل الأصوات الملغاة التي فاقت في التشريعيات الأخيرة، مليون ورقة، متعهدا بضمان الشفافية والنزاهة مع الحرص على تعميق الممارسة الديمقراطية.

الحياة
ELHAYATONLINE

اقتراحات مقري .. جاب الله .. جيلالي سفيان .. بلعيد وآخرين

محمد شرفي يقول ... لا

أكّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أنّ المطالب التي رفعها 14 حزبا لدى السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات، والقاضية بتغيير بعض ما جاء في القانون العضوي للانتخابات غير ممكنة ومستحيلة، خصوصا مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في 27 نوفمبر المقبل.

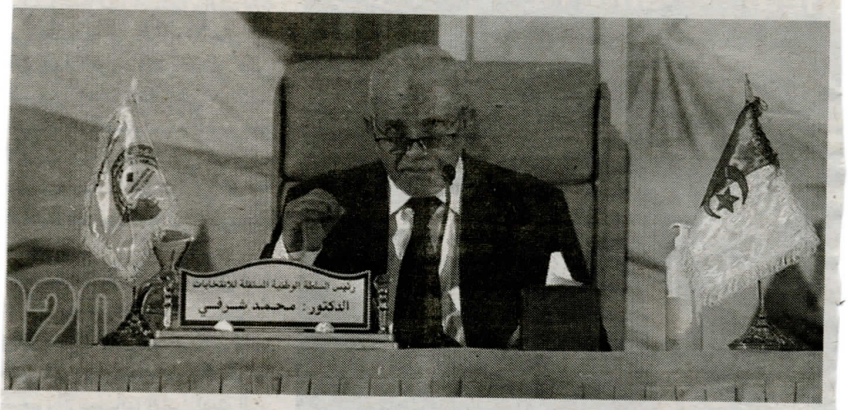

سلمى ساسي

» واعتبر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنّ تغيير بعض مواد القانون العضوي للانتخابات غير ممكن حاليا، مؤكدا في السياق ذاته أنّ الظرف الحالي لا يسمح بإجراء أي تغيير أو تعديل.

وكان 13 حزبا سياسيا قد رفع مراسلة عاجلة لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، مطالبين بضرورة إعادة النظر في أحكام المادة 318 من القانون العضوي للانتخابات، وما تضمنته من شروط وصفتها الأحزاب السياسية بالتعجيزية، خاصة ما تعلق باشتراط جمع 800 ألف توقيع.

وطالبت الأحزاب المعنية، بإعفاء الأحزاب التي جمعت التوقيعات خلال التشريعيات السابقة أو على الأقل الممثلة في البرلمان من جمع التوقيعات، كما دعت إلى تسقيف عدد التوقيعات وطنيا كما جرى في التشريعيات عند 25 ألف توقيع على مستوى 25 ولاية وحد أدنى بـ300 توقيع عن كل ولاية، معتبرة أنّ فرض على الأحزاب والقوائم الحرة عددا من التوقيعات غير عقلاني، ولا يساعد على المشاركة بفاعلية في المحليات.

ودعت الأحزاب السياسية إلى ضرورة ضبط وتوحيد الفهم بخصوص المادة 200، لا سيما في البند الذي يتضمن شبهة المال الفاسد وملاحظة التقرير الأمني والذي يجب أن يخضع لحكم قضائي، وفق مقترح الأحزاب.

كما شدّد الموقعون على ضرورة تمديد آجال إيداع التوقيعات إلى 10 أيام أخرى، نظرا لعدم توفر استمارات الاكتتاب لدى المندوبيات البلدية والتنسيقيات الولائية.

للإشارة، إنّ المراسلة العاجلة رفعها 13 حزبا سياسيا من بينهم جبهة العدالة والتنمية، حركة مجتمع السلم، فجر جديد، جيل جديد، صوت الشعب، طلائع الحريات، الجبهة الوطنية الجزائرية للبناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية، الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة وجبهة النضال الوطني.◆

6 أحزاب سياسية سحبت استمارات الترشح في أكثر من 100 بلدية

» قدم رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، حصيلة الأحزاب السياسية التي سحبت ملفات الترشح للاستحقاقات الانتخابية المحلية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل.

وكشف شرفي أمس في ندوة صحفية نشطها عقب تنصيب أعضاء لجنتي الإعلام والدعاية في الحملة الانتخابية، أنّ 6 أحزاب سياسية ويتعلق الأمر بالأفلان، الأرندي، حركة مجتمع السلم، حزب صوت الشعب، حركة البناء الوطني سحبت استمارات الترشح في أكثر من 1000 بلدية على مستوى التراب الوطني.

وقال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، إنّ حزب جبهة التحرير الوطني جاء في مقدمة الأحزاب بـ1535 بلدية ثم التجمع الوطني الديمقراطي بـ13014، وحلت تشكيلة عبد العزيز بلعيد المرتبة الثالثة بسحب 1432 بلدية ثم حركة البناء الوطني في 1406 بلدية ثم حركة مجتمع السلم في 1359، وبعدها حزب صوت الشعب التي سحب استمارات الترشح في 1062 بلدية.◆

سلمى. س

الأمين الوطني للأفافاس

مشاركتنا في المحليات لسد الطريق أمام المخاطر التي تحدق بالدولة

س.ع

أكد الأمين الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، يوسف أوشيش، أمس الاثنين، ان مشاركة حزبه في الانتخابات المحلية المقبلة تهدف إلى "سد الطريق أمام المخاطر التي تحدق بالدولة الوطنية".

وأوضح أوشيش للقناة الثالثة الإذاعية، "لقد قررنا بالإجماع المشاركة في الانتخابات المقبلة وهذا بعد نقاش واسع داخل مجلسنا الوطني، إذ تهدف هذه المشاركة، التي لها علاقة مباشرة بالظروف الصعبة جدا التي يعيشها البلد، إلى سد الطريق امام كل المخاطر التي تحدق بالدولة الوطنية وباستمراريتها".

وأشار المتحدث ان مشاركة حزب جبهة القوى الاشتراكية، جاءت "بدافع العمل مع زملائنا من اجل المحافظة على وحدة السلامة الترابية وتعزيز السيادة الوطنية".

وأضاف "هذا خيار استراتيجي تمليه هذه الضرورة ومسؤوليتنا الوطنية كوننا حزبا لطالما عمل من اجل جزائر واحدة وموحدة في كنف الإستقرار والأمن"، مؤكدا ان هذه المشاركة تهدف أيضا إلى "منح المنتخبين الفرصة حتى يكونوا في تواصل دائم مع المواطنين"، مذكرا ان جبهة القوى الاشتراكية قد سبق لها ان شاركت في "الانتخابات المحلية منذ تكريس التعددية الحزبية في الجزائر باستثناء انتخابات 1990".

وقال "يكمن طموحنا في الحصول على قوائم مرشحين عبر كل بلديات الوطن من اجل الحصول على تمثيلية وطنية تعكس مكانتنا والتزامنا تجاه الوطن". ودعا أوشيش إلى توفير "بيئة قانونية تشجع المبادرة على المستوى المحلي وتمنح صلاحيات اكبر للمنتخبين المحليين".

وأضاف بالقول "لقد طالبنا بتعزيز صلاحيات المنتخبين المحليين ومراجعة قانون البلدية والولاية بصفة مستعجلة بهدف تحقيق لامركزية الصلاحيات بالنسبة للمنتخبين على مستوى الجماعات المحلية وهذا من خلال الغاء التجريم على فعل التسيير وتحرير المبادرات على المستوى المحلي"، كما يتعلق الأمر بإعطاء صلاحيات للمنتخبين المحليين لاسيما فيما يخص الضرائب المحلية والمقاولتية، يضيف المتحدث.

قال إن عملية الاقتراع المقبل ستكون "إيجابية".. شرفي:

نصف مليون مسجل جديد في القوائم الإنتخابية

س.ع

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الاثنين بالجزائر العاصمة، عن إحصاء 582.169 مسجل جديد في القوائم الانتخابية إثر انتهاء عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم منتصف الشهر الجاري، مؤكدا أن عدد الكتلة الناخبة وصل إلى 24.589.475 ناخب.

وقال شرفي خلال ندوة صحفية أن السلطة المستقلة للانتخابات سجلت "قفزة نوعية" في عدد المسجلين الجدد ضمن القوائم الانتخابية مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة، مشيرا إلى تسجيل 582.169 مسجل جديد، وهو ما يوحي - كما قال - بأن عملية الاقتراع المقبل ستكون "إيجابية" بالنظر لمقاييس "الديمقراطية السليمة".

وأوضح أنه عقب المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية المتعلقة بانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية، فإن حجم الكتلة الناخبة بما فيها الجالية الجزائرية في المهجر، بلغ 24.589.475 ناخب.

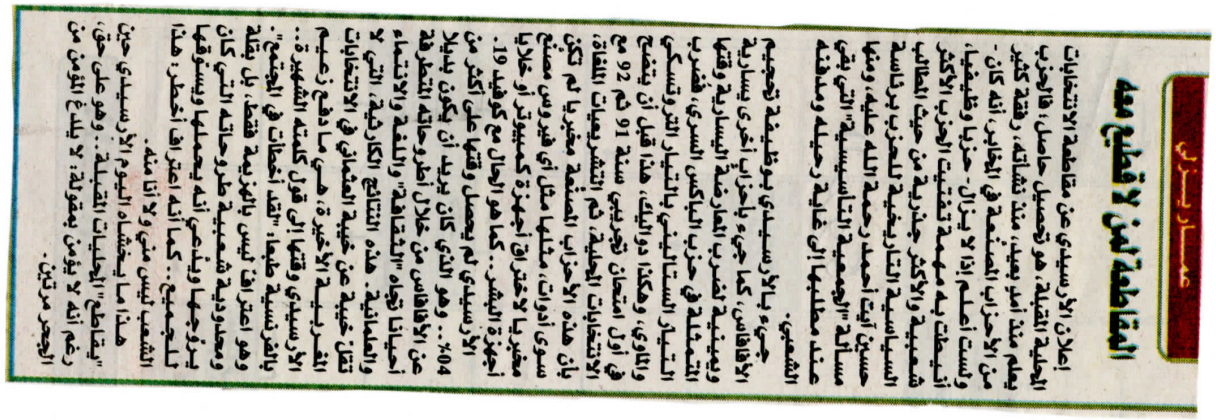

عمار يزلي

المقاطعة لمن لا قطيع معه

إعلان الأرسيدي عن مقاطعة الانتخابات المحلية المقبلة، هو تحصيل حاصل، فالحزب يعلم منذ أمد بعيد، منذ نشأته، رفقة كثير من الأحزاب المصنعة في الخابر، أنه كان - وليست أعلم، إذا لا يزال - حزبا وظيفيا، أنيطت به مهمة تفتيت الحزب الأكثر شعبية والأكثر جذرية من حيث المطالب السياسية التاريخية للحزب برئاسة حسين آيت أحمد رحمة الله عليه، ومنها مسألة "الجمعية التأسيسية" التي يقي عند مطلبها إلى غاية رحيله ومادفنه الشعبي.

جيء بالأرسيدي بوظيفة تخريبية الأفافاس، كما جيء بأحزاب أخرى يسارية ويمينية لضرب المعارضة اليسارية وقتها المتمثلة في حزب الباكس السري، فضرب التيار الستاليني بالتيار التروتسكي والناوي، وهكذا دواليك، هذا قبل أن ينفضح في أول امتحان تعريبي سنة 91 مع الانتخابات التشريعية الملغاة، ثم التشريعيات الجلية، لم تكن بأن هذه الأحزاب المصنعة مخبريا لم تكن سوى أدوات، مثلها مثل أي فيروس مصنع مخبريا لاختراق أجهزة كمبيوتر أو خلايا أجهزة البشر.. كما هو الحال مع كوفيد 19. الأرسيدي لم يحصل وقتها على أكثر من 4% .. وهو الذي كان يريد أن يكون بديلا عن الأفافاس من خلال أطروحاته المتطرفة أحيانا تجاه "الثقافة" واللغة والانتماء والعلمانية. هذه النتائج الكارثية، التي لا تقل خيبة عن خيبة الفشاي في الانتخابات التشريعية الأخيرة، هي ما دفع زعيم الأرسيدي وقتها إلى قول كلمته الشهيرة.. بالفرنسية طبعا: "لقد أخطأت في المجتمع". وهو اعتراف ليس بالهزيمة فقط، بل بقلة ومحدودية شعبية طروحاته التي كان يرى وجوبا ويدعي أنه يحملها ويسوقها للجميع.. كما أنه اعتراف أخطر: هذا الشعب ليس مني ولا أنا منه.

هذا ما يخشاه اليوم الأرسيدي حين "يقاطع" الانتخابات المقبلة.. وهو على حق، رغم أنه لا يؤمن بمقولة: لا يلدغ المؤمن من الجحر مرتين.

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

رئيس سلطة الانتخابات شرفي يقدم أرقاما تخص التحضير للمحليات

سحب 11 مليونا و649.442 استمارة ترشح من قبل الأحزاب والمستقلين

● 582.169 مسجلا جديدا في الهيئة الناخبة ● الاتفاق مع الأحزاب حول 6 بنود لتسهيل الترشح

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أنه وجه تعليمات للمندوبيات الولائية للسلطة تخص ستة بنود تم الاتفاق بشأنها مع مجموعة الأحزاب التي التقت السلطة أول أمس تخص تسهيل عملية التحضير والترشح للانتخابات المحلية القادمة ومعالجة بعض الإشكالات المادية، وكشف عن سحب 11 مليونا و 649.442 استمارة من قبل المترشحين بعنوان الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة إلى غاية أول أمس تخص انتخابات المجالس البلدية والولائية.

قدم محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ندوة صحفية نشطها أمس بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال بالعاصمة، إحصائيات وأرقاما تخص التحضير للانتخابات المحلية المقبلة المقررة في 27 نوفمبر القادم، وتحدث عن نتائج اللقاء الذي جمع ممثلين عن السلطة بمجموعة من الأحزاب السياسية قبل يومين.

وسجل المتحدث في البداية ارتياحا ملحوظا بخصوص الإقبال على التسجيل في القوائم الانتخابية من قبل المواطنين خلال فترة المراجعة الاستثنائية التي انتهت قبل أيام قليلة، وقال بهذا الخصوص أن عدد المسجلين في هذه الفترة ارتفاع مقارنة بالاستحقاقات السابقة وقد بلغ582169 مسجلا جديدا، وهو ما يعادل زيادة تقدر بـ169.4 من المائة مقارنة ما سجل في خلال الاستفتاء على تعديل الدستور والانتخابات التشريعية الأخيرة.

وعليه فقد بلغت الهيئة الناخبة في الداخل وفي المهجر بعد المراجعة الأخيرة 24.589475 ناخبا مسجلا، وقال إنه بين المسجلين الجدد يوجد 6457 سجلوا الكترونيا، وهو رقم متواضع لكنه يعطي صورة عن المستقبل.

وفيما يتعلق بسحب ملفات الترشح واستمارات اكتتاب التوقيعات قدم محمد شرفي إحصائيات وأرقاما دقيقة وقال إن سحب ملفات الترشح بلغ إلى غاية 19 سبتمبر الجاري 1001 ملف بالنسبة للانتخابات المجالس الولائية منها 784 من قبل 347 حزبا معتمدا، و 217 ملفا بعنوان القوائم المستقلة.وبالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية فقد تم سحب20425 ملفا منها 18924 من قبل 48 حزبا سياسيا و 1501 بعنوان قوائم مستقلة. وبالنسبة لسحب استمارات اكتتاب التوقيعات فقد تم سحب 8 ملايين و 874583 استمارة من قبل الأحزاب السياسية و 968397 استمارة من قبل المستقلين تخص انتخابات المجالس الشعبية البلدية، ومليون 466.633 استمارة من طرف الأحزاب السياسية و 339.8295 استمارة من قبل المستقلين تخص انتخابات المجالس الشعبية الولائية.

وفي المجموع العام سجلت مصالح السلطة.

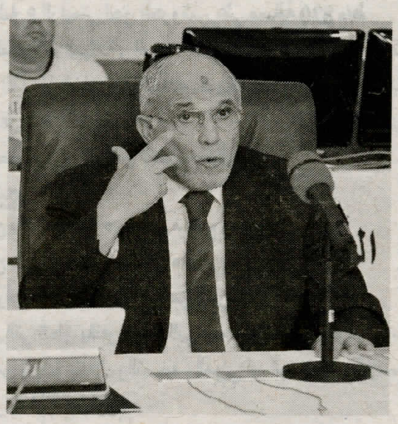

سحب 11مليونا و 649.442 استمارة لاكتتاب التوقيعات من قبل المترشحين من الأحزاب والمستقلين تخص انتخابات المجالس البلدية و الولائية معا. وبتفصيل أدق كشف شرفي عن أن 6 أحزاب سياسية سحبت ملفات الترشح في أكثر من ألف بلدية عبر القطر الوطني، وهي حزب جبهة التحرير الوطني وقد سحبت ملفات الترشح في 1538 بلدية، التجمع الوطني الديمقراطي في 1493 بلدية، جبهة المستقبل في 1432 بلدية حركة البناء الوطني في 1406 بلدية، حركة مجتمع السلم في1359 بلدية وصوت الشعب في 1062 بلدية.

وبالنسبة لانتخابات المجالس الولائية سجلت 6 أحزاب سياسية سحب ملفات الترشح في أزيد من 45 مجلسا ولائيا، وهي الافلان في 57 مجلسا، حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي في 56 مجلسا، جبهة المستقبل في 55 مجلسا، حركة البناء في 53 مجلسا و صوت الشعب في 46 مجلسا.وفيما تعلق بنتائج الاجتماع الذي عقدته السلطة أول أمس مع 18 حزبا سياسيا فقد أوضح شرفي أن اللقاء الذي دام لساعات تناول مواضيع تشكل في حد ذاتها مشروعا لإصلاح المنظومة الانتخابية وهي ملفات لا تستطيع السلطة التدخل فيها بحكم صلاحياتها، أما بالنسبة لبعض الإشكالات المادية فقد تمت معالجتها بشكل مباشر وقد وجه في تلك الليلة تعليمات للمندوبيات الولائية ولوزير المالية لمعالجة ستة بنود.

وهي بالنسبة للبند الأول الاتصال بمصالح الضرائب لتسهيل استخراج شهادة الإعفاء الضريبي للمترشحين، ثانيا التأكيد والحرص على تسليم كل ناخب جديد مسجل بطاقة الناخب في أقرب الآجال الممكنة، ثالثا وطبقا للمادة 176 من قانون الانتخابات يمكن للأحزاب السياسية إقامة تحالفات على المستوى المحلي أو الوطني و الإشارة إلى ذلك في رسالة النية عند طلب استمارات اكتتاب التوقيعات.

رابعا البيانات المتضمنة مكتب ومركز التصويت غير مطلوبة وغير متضمنة في القرص المضغوط الذي تودعه الأحزاب عن إيداع ملفات الترشح، خامسا توزيع المراقبين لحضور عمليات الفرز يكون بالتوافق وفي حال تعذر ذلك يكون عن طريق القرعة ولن تدخل في العملية القوائم التي لم تقدم مترشحين، والبند السادس والأخير فيتمثل في الحرص على تسليم محاضر الفرز من قبل رؤساء اللجان البلدية والولائية للمعنيين ويترتب في حال الرفض عقوبة جزائية.

أما بالنسبة و لمطلب الأحزاب المتعلق بخفض عدد التوقيعات المشترطة فقد أوضح رئيس سلطة الانتخابات أن هذه الأخيرة ملزمة بتطبيق القوانين والقانون هو الذي يفرض شروط المنافسة بشكل متساو بين الجميع، بمعنى أن السلطة لا يمكنها البث في هذا الأمر بما أنه متضمن في قانون الانتخابات.

وحرص محمد شرفي على التوضيح بأن السلطة تقوم بما يمنحها إياه القانون من صلاحيات ورد عن سؤال حول ما إذا كانت السلطة ستتقدم بمقترحات تخص تعديل قانوني البلدية والولاية بأنها لا تملك حق المبادرة التشريعية وبالتالي لن تقدم مقترحات بهذا الخصوص لكن لديها الحق في إعطاء رأيها في القانون. و كشف شرفي من جانب آخر أن بعض المترشحين شرعوا أمس في إيداع ملفاتهم لدى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات في خمس ولايات علما أن آخر أجل لإيداع ملفات الترشح هو السابع أكتوبر المقبل.

إلياس -ب

El Watan

YOUCEF AOUCHICHE, PREMIER SECRÉTAIRE DU FFS

«Notre participation aux locales est dictée par un choix stratégique»

Nous avons décidé de prendre part aux prochaines élections locales anticipées pour faire barrage aux dangers qui guettent l'Etat national et pour défendre l'unité nationale. C'est un choix stratégique». C'est, entre autres, l'argument avancé par le premier secrétaire du FFS, Youcef Aouchiche, lors de son passage hier sur la radio nationale, pour justifier la participation de son parti au scrutin du 27 novembre prochain. Le patron du doyen de l'opposition a expliqué que leur décision a été prise après un large débat au sein de leur conseil national, dont les membres ont voté, à l'unanimité, pour la participation qui est, selon Aouchiche, en lien direct avec la conjoncture difficile que vit le pays. Dans son choix d'investir les locales, la direction du FFS s'est référée à trois paramètres : le premier est de faire opposition aux extrémistes scissionnistes et ceux qui veulent *«stigmatiser la Kabylie, instaurer un climat de haine et essaient d'instrumentaliser certains événements tragiques dans le but de porter atteinte à l'unité de notre pays et à la cohésion du peuple»*. M. Aouchiche a rappelé que le FFS est de mouvance nationaliste et patriotique. Il appelle dans ce sillage à ne pas céder le terrain aux aventuriers qui veulent imposer des idées et des projets politiques qui constituent aujourd'hui un péril pour la continuité de l'Etat. *«Notre participation à ces élections est un choix stratégique dicté par nos responsabilités nationales»*, assure M. Aouchiche.

Le second élément évoqué par l'invité de la Chaîne 3 a trait à la proximité avec la population. Cette participation donne, de l'avis du premier secrétaire du FFS, l'opportunité aux élus d'être en contact permanent avec les citoyens dans les villages, les villes et les communes, rappelant au passage que le parti de feu Aït Ahmed avait participé aux échéances locales depuis l'avènement du multipartisme en Algérie à l'exception de celles de 1990. L'ambition du FFS aujourd'hui est d'avoir des listes de candidats dans l'ensemble des communes du pays afin d'avoir une représentation nationale qui va refléter leur position, ancrage et engagement en faveur du pays. Il a, à cette occasion, appelé à la mise en place d'un environnement juridique qui favorisera l'initiative à l'échelle locale et donnera plus de prérogatives aux élus locaux. *«Nous avons demandé le renforcement des prérogatives des élus locaux et la révision en urgence du code communal et de wilaya afin de décentraliser et de déconcentrer le pouvoir pour les élus au niveau des Collectivités locales, et ce, à travers la dépénalisation de l'acte de gestion et la libération des initiatives au niveau local»*, a-t-il affirmé. Il s'agit aussi de *«donner des pouvoirs aux élus locaux, notamment en termes de fiscalité locale et d'entrepreunariat au niveau local»*, a-t-il indiqué.

Par ailleurs, le dernier impératif évoqué par M. Aouchiche est lié à la dynamique organique que le parti veut créer au sein de leurs structures, et ce, en vue de la préparation du 6e congrès du FFS.

Nabila A

Le Soir D'ALGERIE

PARRAINAGES D'ÉLECTEURS ET DE CANDIDATURES

Des partis dénoncent des conditions «surréalistes»

Ils sont une quinzaine de partis dont notamment le Mouvement de la société pour la paix, à exiger l'assouplissement de certaines des dispositions contenues dans la loi portant régime électoral qu'ils jugent fortement contraignantes et à même d'influer négativement sur la participation aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

Le Mouvement de la société pour la paix, Fadjr el Djadid, le parti de la Voix du peuple, le parti de l'Avant-garde des libertés, le Mouvement el Binaa, le Front pour la justice et le développement, le Parti de la Justice et de la Liberté, le Mouvement Ennahda, le Front el Moustakbal, le Front de la bonne gouvernance, le Front de l'Algérie Nouvelle, le Front de la militance et le Front national algérien se sont réunis, avant-hier dimanche et longuement, avec des membres de l'Autorité nationale indépendante des élections. Avec à l'ordre du jour de ce conclave qui a duré près de cinq heures, l'exposition par ces partis d'un certain nombre de préoccupations liées aux difficultés de la mise en pratique de bien de dispositions de la loi portant régime électoral. Dont, en tout premier lieu, le nombre de signatures exigées pour les listes électorales en prévision des élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

Un nombre «trop élevé», estiment ces partis, demandant une prolongation du délai de dépôt des dossiers de candidature de dix jours, ainsi que l'adoption d'une plus grande souplesse dans le traitement du paragraphe 7 de l'article 200 de la loi organique électorale, relatif à l'interprétation du lien du candidat avec des cercles financiers corrompus.

Alors que des partis comme le MSP n'ont pas manqué d'émettre des réserves sur l'alinéa 7 de l'article 200 relatif au «lien du candidat avec des cercles d'argent corrompus» qu'il qualifie «d'arbitraire non déclaré dans le but de neutraliser certains candidats sous divers prétextes», comme ce fut le cas lors des législatives anticipées du 12 juin écoulé quand le mouvement s'est vu recaler nombre de ses cadres. Un présent à la réunion d'avant-hier a affirmé que la réponse des cadres de l'Anie à ce sujet a été claire. «Pas une possibilité de toucher à cette disposition car concernant les enquêtes menées par les services de sécurité sur les relations des candidats avec des soupçons de corruption, dans le sillage de la moralisation de la vie publique», soutient notre source qui fait part des «soucis» des autres partis, liés principalement aux difficultés rencontrées dans la collecte des signatures, réclamant, dans la foulée, la réduction de leur nombre et l'allongement des délais de dépôt des dossiers de candidature.

Dans ce cadre, le Front el Moustakbal souhaite «la baisse du nombre de signatures requises pour se présenter aux élections locales, estimé à 35 signatures pour chaque candidat de la municipalité qui a plus de 25 000 habitants». Pour le parti que dirige Abdelaziz Bélaid, «il serait idéal pour l'Anie de prendre le total des signatures au niveau national, de 60 000 ou 70 000 signatures».

Le parti Fadjr el Djadid fait sienne cette requête, exigeant également le prolongement des délais de dépôt des candidatures de dix à quinze jours au vu du retard occasionné par les délégués de wilaya de l'Anie dans la remise des formulaires de souscription de signatures dans un certain nombre de wilayas.

Autre préoccupation soulevée par le parti que préside Tahar Benbaïbèche, la question des alliances à propos de laquelle il a sollicité des «précisions». Des doléances que fait également siennes le MSP qui qualifie de «surréaliste» le nombre de signatures requises pour les partis politiques dans toutes les wilayas et les municipalités puisqu'il est à la hauteur de 800 000 signatures, alors que, fait-il remarquer, la collecte de 50 000 signatures pour les élections présidentielles et celle de 25 000 signatures comme cas exceptionnel pour les élections législatives passées étaient exigées.

De son côté, le président du FMN, Abdallah Haddad, réclame tout simplement la dissolution des assemblées locales, accusant nombre d'élus locaux encore en poste, de favoriser leurs propres candidatures et celles de leurs amis pour se pérenniser au niveau de ces assemblées locales. Sans quoi, avertit Haddad, le changement tant souhaité au niveau local ne verra pas le jour le 27 novembre prochain, soulevant le manque d'engouement chez les jeunes à l'effet de candidater sur des listes partisanes, eux, qui, selon lui, espèrent voir «renouvelée» l'aide de 40 millions de centimes concédée aux candidats indépendants lors des législatives anticipées de juin écoulé.

Pour le chef du FMN, tout semble être fait pour «laminer la classe politique et favoriser une prétendue société civile».

M. K.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

PRÉPARATION DES ÉLECTIONS LOCALES

LES DIRECTIVES DE CHARFI

● 20.400 dossiers de candidature retirés par les partis et les indépendants

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) entre de plain-pied dans les préparatifs du scrutin de renouvellement des Assemblées communales et de wilaya, ultime étape du processus de renouveau institutionnel. Deux réunions successives ont eu lieu hier sous l'égide de son président, Mohamed Charfi.

La première a regroupé des représentants des ministères de l'Intérieur, de la Justice et de la Communication, en présence des membres de l'Anie au CIC d'Alger. Ses conclusions ont porté notamment sur l'installation de la commission de répartition du temps d'antenne consacré aux interventions des candidats dans les médias audiovisuels et de celle en charge du suivi de la campagne électorale. Ces deux commissions sont présidées respectivement par Ali Benzaoui et El Alia Boulerbeh, tous deux membres de l'Anie. La deuxième réunion présidée par M. Charfi a eu lieu en visioconférence avec les délégués de l'Autorité des 58 circonscriptions électorales.

A l'adresse de ces derniers, le président de l'Anie a formulé une série d'instructions relatives à l'organisation et la supervision des différentes étapes du processus électoral. Au terme de ces deux réunions marathoniennes, le président de l'Anie a précisé dans une conférence de presse que les représentants de l'Autorité à la tête des délégations de wilaya ont été destinataires d'une note recommandant, entre autres, de conférer toute la célérité voulue au dépôt des dossiers de candidature, notamment pour ce qui est du traitement de la question des alliances entre candidats ainsi que de l'obligation de remise des PV de dépouillement à leurs représentants, immédiatement après l'annonce des résultats préliminaires du vote. Il a d'ailleurs insisté sur ce point, précisant que tout retard dans la remise du document entraînerait des sanctions pénales. S'agissant de la révision des listes électorales, elle s'est traduite «par un saut qualitatif» matérialisé par un engouement sans précédent des citoyens pour s'y inscrire. En effet, le nombre total des nouveaux inscrits sur les listes électorales a dépassé les 582.000, soit plus de 169%, ce qui constitue une première dans les annales des scrutins supervisés jusque-là par l'Autorité. Autre chiffre important, celui relatif au retrait des formulaires d'inscription de candidature par les partis et les indépendants dont le nombre a dépassé les 9 millions. Plus de 8,8 millions de formulaires ont été, en effet, retirés par les formations politiques et 962.397 autres ont été remis aux candidats indépendants.

Ph. : Nesrine T.

Le nombre total des nouveaux inscrits sur les listes électorales a dépassé les 582.000, soit plus de 169%.

Par ailleurs, 20.400 dossiers de candidature ont été retirés par les partis et les indépendants postulant pour le renouvellement de la composante des APC et 1001 autres ont été remis aux candidats aux APW. Pour ce qui est des APC, six partis politiques, le FLN, le RND, le MSP, le Front El Moustakbal, le Mouvement El Binaa El watani et la Voix du peuple ont déjà retiré des dossiers pour être représentés dans plus de 1.000 communes.

Les mêmes formations politiques comptent aussi être représentées dans la majorité des APW, a expliqué M. Charfi, rappelant la mobilisation de l'Anie pour réussir haut la main les élections locales dans des conditions de transparence, d'intégrité et de respect absolu de la volonté populaire.

Karim Aoudia

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES

Le FFS avance ses arguments

CETTE participation a pour objectif de donner l'opportunité aux élus d'être en contact permanent avec les citoyens.

SMAIL ROUHA

L'entrée en compétition du plus vieux parti d'opposition aux élections locales anticipées du 27 novembre a suscité moult réactions. D'autant que le parti avait rejeté le référendum du 1er novembre dernier et les législatives du 12 juin. Intervenant, hier, sur les ondes de la Radio nationale, le premier secrétaire du Front des forces socialistes (FFS), Youcef Aouchiche, a, dans un plaidoyer, tenu à remettre les pendules à l'heure.

« Cette décision a été prise suite à un débat très large au sein de notre structure, notamment le conseil national du parti, où nous avons décidé, à l'unanimité, de prendre part à ces élections et ce, pour trois impératifs qui nous semblent essentiels »,a-t-il affirmé. Certes, parti d'opposition, mais parti nationaliste. Avançant ses arguments, Youcef Aouchiche indique, à cet égard, que la participation de son parti aux prochaines élections locales s'inscrit dans la démarche visant à défendre l'unité nationale et à faire barrage à ceux qui cherchent la division. « Cette participation, qui est en lien direct avec la conjoncture très difficile que vit le pays, vise à faire barrage aux dangers qui guettent l'État national et sa continuité », a indiqué Youcef Aouchiche. « Nous sommes contre les extrémistes scissionnistes et ceux qui veulent stigmatiser la Kabylie, instaurer un climat de haine entre les Algériens, et qui, à chaque fois, essaient d'instrumentaliser certains événements, tragiques, notamment pour porter atteinte à l'unité de notre pays et à la cohésion du peuple algérien », a-t-il insisté. Aussi, souligne-t-il que la participation à ces élections est « un choix stratégique dicté par nos responsabilités nationales étant un parti qui a toujours œuvré pour que l'Algérie soit unie et indivisible ». Dans son plaidoyer, le premier secrétaire du FFS souligne que cette participation a pour objectif de donner l'opportunité aux élus d'être en contact permanent avec les citoyens dans les villages, les villes et les communes. «Nous avons œuvré depuis le multipartisme à prendre part pratiquement à l'ensemble des échéances locales à l'exception de celle de 1990. Nous avons exploité ces terrains pour partager et accompagner les citoyens dans leur lutte quotidienne pour arracher leurs droits », fait-il savoir, ajoutant que l'ambition du parti « est de présenter des listes de candidats dans l'ensemble des communes du pays afin d'avoir une représentation nationale qui va refléter notre position, ancrage et engagement en faveur du pays ».

Youcef Aouchiche, premier secrétaire du FFS

Néanmoins, il précise que la redynamisation des activités des Assemblées locales nécessite de donner plus de prérogatives et d'opportunités aux élus locaux à même de répondre plus efficacement aux doléances des citoyens. Aussi, appelle-t-il à la mise en place d' « un environnement juridique » qui favorisera l'initiative à l'échelle locale et donnera plus de prérogatives aux élus locaux.

«Les élus sont dépourvus de toutes prérogatives, je suis moi-même élu local, et parfois on se retrouve les mains liées. Nous n'avons pas suffisamment la force d'agir et d'apporter des solutions attendues par les citoyens. Il est temps d'apporter des changements fondamentaux dans les textes qui régissent nos collectivités», clame-t-il. Une manière de défendre la révision du Code communal « afin de décentraliser et de déconcentrer le pouvoir pour les élus au niveau des collectivités locales », et ce, à travers « la dépénalisation de l'acte de gestion et la libération des initiatives au niveau local ». Le dernier argument invoqué par l'invité de la Radio nationale est lié à la dynamique organique que le parti compte créer au sein de ses structures en prévision du congrès national ordinaire du parti. « Nous sommes en train de préparer un 6e congrès, qui est une étape importante dans la vie du parti. Cela va nous permettre de revoir certains modèles de fonctionnement et de nous adapter aux mutations et aux réalités d'aujourd'hui », conclut-il.

S.R.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ELECTIONS LOCALES

Le corps électoral à plus de 24 millions

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) est à pied d'œuvre dans les préparatifs des prochaines élections locales prévues pour le 27 novembre.

Au Centre international des conférences à Alger, le président de cette instance constitutionnelle, Mohamed Charfi, a procédé, hier, à l'installation de deux importantes commissions. La première, sous l'égide d'Alia Boulerbeh, membre de l'Anie, a pour mission le partage des volumes horaires dans les médias publics réservés des candidats tandis que la seconde, sous l'égide d'Ali Benzagui (également membre de cet organisme), se consacre à superviser et contrôler la campagne électorale. Le président de l'Anie a conduit une visio-conférence avec les 58 coordinateurs de wilaya, à travers laquelle il a donné des orientations et des instructions pour le bon déroulement de cette échéance électorale.

A l'issue de cette rencontre, Charfi anime un point de presse dans lequel il fait part des données relatives à l'opération de révision des listes électorales et du nombre de formulaires et dossiers de candidature retirés jusqu'à présent. Il annonce d'emblée que le dernier délai fixé pour cette opération est le 7 octobre prochain. Le président de l'Autorité enregistre un saut qualitatif en ce sens laissant présager, selon lui, une meilleure participation au prochain scrutin. Pour étayer ses dires, il fait savoir que pour les locales 582.169 nouveaux inscrits ont été enregistrés. Pour le scrutin de la nouvelle Constitution, ce chiffre était estimé à 323.862 inscrits et, lors des législatives, il a atteint les 215.899 nouveaux inscrits. Une évolution de 169,64%. A propos de la masse électorale, il indique qu'elle a connu une nette augmentation. Pour la première fois, le nombre des nouveaux inscrits dépasse le taux des

radiés. Charfi décline dans ce sillage même les inscriptions électroniques à distance estimées à 6.457. Il affirme, à ce titre, qu'il était contre le vote électronique tant que les conditions appropriées ne sont toujours pas réunies. Il rassure que l'Autorité planche sur cette question et elle fera le pas le moment opportun.

Par le langage des chiffres, le président de l'Anie indique que, jusqu'au 19 septembre dernier, 1.001 dossiers de candidature ont été retirés pour les Assemblées de wilaya dont 780 de la part des partis et 217 par les indépendants. Pour les Assemblées communales, 20.425 dossiers ont été retirés dont 18.924 par 47 partis et 1.501 dans le cadre des listes indépendantes. Concernant les formulaires de souscription 8.874.583 ont été retirés par les partis et 968.397 par les indépendants. Charfi déclare, par ailleurs, que six partis politiques ont retiré leurs dossiers de candidature au niveau de 1.000 communes à l'échelle nationale. Le FLN 1.532 dossiers, le RND 1.493, le mouvement El Moustaqbal 1.432, El Binaa 1.406, le MSP 1.359 et la Voix du peuple 1.062. Pour ce qui est des Assemblées de wilaya, six partis ont affiché leur candidature au niveau des 58 wilayas du pays.

Le FLN dans 57 Assemblées de wilaya, le MSP 56, le RND 56, El Moustaqbal 55, El Binaa 53 et la Voix du peuple 46. Les statistiques font ressortir que la wilaya d'Alger enregistre le plus grand nombre de nouveaux inscrits suivie de Djelfa, Batna, Msila, Blida, Tlemcen, El Oued, Sétif et Skikda. Par contre, quatre wilayas ont eu des soldes négatifs en terme de nombre de radiés.

LES DOLÉANCES DES PARTIS ÉTUDIÉES

Sur un autre registre, Charfi revient sur la réunion de l'instance qu'il dirige avec les partis politiques, organisée dimanche dernier. Il précise que les propositions des formations politiques seront traitées par la commission mise en place à cet effet, conformément aux exigences réglementaires et à la charte d'éthique, ratifiée à cet effet. Soulignant que les discussions ont été fondées sur le dialogue mutuel.

Le président de l'Anie annonce, à ce titre, qu'il a pris, suite à cette rencontre, une instruction renfermant six chapitres relatifs à l'obligation de transmettre aux représentants des partis les PV de dépouillement sous peine de sanctions pénales, la facilitation des procédures de remise de l'extrait de rôles aux candidats, la possibilité de nouer des alliances à condition de l'afficher au moment de la candidature et le dispatching des contrôleurs des bureaux de vote sur la base d'un tirage au sort. Charfi tient à expliquer que l'Autorité qu'il préside n'a pas pour compétence d'amener les lois mais de faire des propositions sur des textes établis par l'exécutif et ce, sur la base des pratiques électorales. S'adressant aux partis, il affirme qu'il n'a pas le pouvoir de revoir l'exigence relative aux signatures imposées ou de dissoudre les actuelles assemblées. «Je n'ai pas le pouvoir de l'initiative législative», affirme-t-il, en exprimant son plein respect pour les autres pouvoirs institutionnels. Pour rassurer les candidats, il déclare que les mécanismes d'intervention médiatique des candidats lors de la campagne seront revus en fonction de la spécificité de ce scrutin local.

■ **Karima Alloun**